

الطلاقات التي يملكها من نكح مباتته

د. علي محمد الأخضر العربي *

التعريف بالبحث:

البيئونة في الطلاق بينونتان كبيرى وصغرى، فمن نكح مباتته التي بادت منه بينونة كبيرى - بعد وطء زوج آخر- فإنها تعود إليه على ثلاث طلاقات بالإجماع. وأمّا الذي نكح من بادت منه بينونة صغرى، فإن كان ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره، أو بعد أن نكحت زوجاً غيره لكنه لم يطأها فإنها تعود إليه على ما بقي من طلاقها باتفاق العلماء.

وإن كان ذلك بعد أن نكحت زوجاً غيره ووطئها فالفقهاء اختلفوا في المسألة على قولين:

أحدهما: تعود إليه على ما بقي من طلاقها.

والثاني: تعود إليه على ثلاث طلاقات.

وبعد عرض أدلة كل فريق وما ورد عليها من مناقشات ظهر لي رجحان القول الأول، وتعرف هذه المسألة عند الفقهاء بمسألة الهدم.

* أستاذ مشارك في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة. ولد في المدينة المنورة عام (١٣٧٠هـ) وحصل على درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤٠٥هـ) بدرجة الشرف الأولى. وكان موضوع رسالته، «غزوة الحديبية وأثرها في مجال السياسة الشرعية»، دراسة مقارنة بالقانون الدولي العام، وله عدد من البحوث المنشورة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه ربه رحمة للعالمين.
ويعد: فإن الأحكام الشرعية المتعلقة بالطلاق تعد من الموضوعات المهمة التي
يحتاجها المسلم في واقعه وحياته.

ولذا قصدت كتابة بحث عن (الطلاق التي يملكها من نكح مبانته) يجمع آراء
الفقهاء، ويعرض أدلتهم ومناقشاتهم وردودهم تفصيلاً، للوصول إلى القول الراجح.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وأربعة مطالب:

التمهيد: في معنى الطلاق والمبانة.

المطلب الأول: في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانته منه بينونة كبرى.

المطلب الثاني: في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانته منه بينونة
صغرى قبل نكاح زوج آخر.

المطلب الثالث: في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانته منه بينونة
صغرى بعد نكاح زوج آخر لم يطأها.

المطلب الرابع: في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانته منه بينونة
صغرى بعد زوج آخر وطئها.

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: في صورة المسألة.

الفرع الثاني: في آراء الفقهاء في المسألة.

الفرع الثالث: في أدلة الفقهاء في المسألة.

الفرع الرابع: في القول المختار.

وختاماً أسأل الله القدير أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، على أنه ينبغي التذكير بأن البحوث المتخصصة تكتب للقارئ المتخصص، ولا تتناسب مع القارئ العادي لكثرة ما تشتمل عليه من أدلة تفصيلية، وردود ومناقشات جزئية دقيقة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

في معنى الطلاق والمبانة

أولاً: في معنى الطلاق:

لغة: الطلاق اسم بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم، وهو مصدر من (طلقت) بضم اللام وفتحها.

وأصل الطلاق التخلية والإرسال، يقال أطلقت الأسير إذا خلّيته، وطلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت، وأطلقت القول إذا أرسلته من غير قيد ولا شرط^(١).

شرعاً: ذكر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم عدة تعريفات للطلاق وهي وإن اختلفت ألفاظها بإضافة بعض القيود أو حذفها إلا أنها قريبة من بعضها في المعنى، وسنكتفي بذكر تعريف واحد من كل مذهب:

الحنفية: الطلاق هو (رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص)^(٢).

المالكية: الطلاق هو (إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية)^(٣).

(١) انظر المغرب ٢/٢٥ ولسان العرب ١٠/٢٢٥ وما بعدها ومعجم مقاييس اللغة ٣/٤٢٠-٤٢١ والمصباح المنير ٢/٣٧٦ والمعجم الوسيط ٢/٥٦٣.

(٢) البحر الرائق ٢/٢٣٥ وانظر حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٣/٢٢٦-٢٢٧.

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/٣٤٧ وانظر مقدمات ابن رشد ٢/٣٨٢ وشرح حدود ابن عرفة للرصاع ١/٢٧١ ومنح الجليل ٤/٣.

الشافعية: الطلاق هو (حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه)^(١).

الحنابلة: الطلاق هو (حل قيد النكاح أو بعضه)^(٢).

الزيدية: الطلاق هو (اللفظ المزيل لعقد النكاح من غير فسخ أو ما في حكمه)^(٣).

ثانياً: في معنى المبانة:

لغة: من بان الشيء عن الشيء إذا انقطع عنه وانفصل والمصدر بيناً وبيناً وبينونة^(٤).

جاء في لسان العرب^(٥) (. . وبانت المرأة عن الرجل وهي بائن: انفصلت عنه بطلاق، وتطبيقه بائنة بالهاء لا غير، وهي فاعلة بمعنى مفعوله، أي تطبيقه ذات بينونة ومثله «عيشة راضية» أي ذات رضا).

وجاء في المصباح المنير^(٦) (بان الشيء إذا انفصل فهو بائن بغير هاء، وأبانها زوجها بالألف فهي مبانة . .).

شروعاً: قسم الفقهاء^(٧) البينونة إلى قسمين:

١ - البينونة الكبرى: وهي الحاصلة بإيقاع الطلاق الثلاث الذي تحرم به المرأة على زوجها حتى تنكح زوجاً آخر ثم يجامعها.

(١) أسنى المطالب ٢٦٣/٣ ومغني المحتاج ٢٧٩/٣.

(٢) المبدع ٢٤٩/٧ وكشاف القناع ٢٣٢/٥.

(٣) البحر الرخار ١٥٠/٤.

(٤) انظر المغرب ٩٨/١ والمعجم الوسيط ٧٩/١ والمصباح المنير ٧٠/١ ولسان العرب ٦٢/١٣ وما بعدها.

(٥) ٦٤/١٣.

(٦) ٧٠/١.

(٧) انظر فتاوى ابن تيمية ٣٢/٣١٣-٣١٤ وروضة الطالبين ٢١٤/٨ وتبيين الحقائق مع حاشية الشلبي

٢٥٧/٢ والبحر الرائق ٥٦/٤ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٦.

٢ - البينونة الصغرى: وهي ما دون الثلاث، ولا يملك فيها الزوج استرجاع المرأة إلا بعقد جديد. وقد يكون سبب هذه البينونة خلعاً أو فسخاً لعيب ونحوه أو انتهاء عدة الرجعية دون إرجاعها.

المطلب الأول

في الطلقات التي يملكها من نكح مبانته التي أبانها بينونة كبرى

أجمع^(١) الفقهاء على أن الزوج الحر إذا طلق زوجته الحرة ثلاثاً أنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها لقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٢)، ولحديث عائشة^(٣) رضي الله عنها أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فبث طلاقها فتزوجت آخر ثم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أنه لا يأتيها وأنه ليس معه إلا مثل الهدية^(٤) فقال عليه السلام: لا، حتى تذوقي عسيلته^(٥) وذوق عسيلتك.

فإن نكحت زوجاً غيره ووطعها ثم طلقها وعادت لزوجها الأول فإنها تعود على طلاق ثلاث بالإجماع^(٦).

(١) الإجماع لابن المنذر ص ١٠٢ والمعونة ٨٢٩/٢ والبنية ٦١٧/٤ والإنصاف ١٦٤/٩ وفتح الباري ٤٦٧/٩ وروضة الطالبين ٧١/٨ والبحر الزخار ١٧٣/٤ ورحمة الأمة ٢٣٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٦٤/٩، ٤٦٤/١٠.

(٤) بضم الهاء وسكون الدال وفتح الباء هو طرف الثوب الذي لم ينسج. انظر فتح الباري ٤٦٥/٩ والنووي على مسلم ٢/١٠.

(٥) العسيلة: لذة الجماع وحلاوته وهي كناية عن الجماع، وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة. انظر فتح الباري ٤٦٦-٤٦٧ على مسلم ٢/١٠-٣.

(٦) انظر الإجماع لابن المنذر ص ١٠٢ والمغني ٤٤٢/٨ والبحر الزخار ١٧٣/٤ والمبدع ٢٩٦/٧ ومعرفة أولي النهى ٦٦٥-٦٦٦ وبدائع الصنائع ١٩٩٣/٤ وفتح القدير ٣٥/٤ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٦ وتحفة المحتاج مع ابن قاسم ٤٦/٨ والتفريع ٧٨/٢ والإشراف على مسائل الخلاف ١٢٧/٢ وشرح الزركشي ٤٣٧/٥.

وعلل الفقهاء هذا بأن دخول الزوج الثاني بالمرأة أفاد حلها للأول، ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول لاستغراق الأول الطلقات الثلاث فكان نكاحاً مفتتحةً بأحكامه^(١).

يقول الإمام ابن المنذر في الإجماع^(٢):

(وأجمعوا على الحر إذا طلق الحرة ثلاثاً ثم انقضت عدتها، ونكحت زوجاً غيره ودخل بها ثم فارقها وانقضت عدتها ثم ينكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات).

وقال الإمام الكاساني في بدائع الصنائع^(٣):

(... وطء الزوج الثاني هل يهدم ما كان في ملك الزوج الأول من الطلاق؟ لا خلاف في أنه يهدم الثلاث...).

وقال الإمام ابن الجلاب في التفريع^(٤):

(ونكاح الزوج الثاني لا يهدم عدد الطلاق في النكاح الأول إذا لم يكمل عدده، فإن كمل عدده ثلاثاً هدمه الزوج الثاني).

وقال الإمام الشربيني في مغني المحتاج^(٥):

(وإن ثلث الطلاق بأن طلقها ثلاثاً وجدد نكاحها بعد زوج دخل بها وفارقها وانقضت عدتها منه عادت بثلاث بالإجماع، لأن دخول الثاني أفاد حل النكاح للأول، ولا يمكن بناؤه على العقد الأول، فثبت نكاح مستفتح بأحكامه).

وقال الإمام ابن النجار في معونة أولي النهى^(٦):

(١) انظر روضة الطالبين ٧١/٨ وأسنى المطالب ٢٨٦/٣ ومغني المحتاج ٢/٢٩٣-٢٩٤.

(٢) ص ١٠٢.

(٣) ١٩٩٣/٤.

(٤) ٧٨/٢.

(٥) ٢٢٩/٢.

(٦) ٦٦٦-٦٦٥/٧.

(وجملة ذلك أن الزوج متى طلق زوجته ثلاثاً... وتزوجت بغيره بنكاح صحيح ثم طلقها بعد أن وطئها وعادت لزوجها الأول فإنها تعود على طلاق ثلاث بإجماع أهل العلم).

وقال الإمام أحمد المرتضى في البحر الزخار^(١): (والزوج يهدم الثلاث إجماعاً).

المطلب الثاني

في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانّت منه بينونة صغرى قبل نكاح زوج آخر

يتفق فقهاء المسلمين على أن الزوج إذا بانّت منه زوجته بينونة صغرى ثم نكحها نكاحاً جديداً قبل أن تتزوج غيره أنها تعود إليه على ما بقي من عدد طلاقها^(٢). يقول القاضي عبد الوهاب البغدادي في المعونة^(٣):

(... إذا طلقها دون الثلاث ثم عادت إليه قبل أن تتزوج فإنها تعود على ما بقي من الطلاق بلا خلاف).

ويقول الإمام الماوردي في الحاوي الكبير^(٤):

(... ما دون الثلاث من طلقة أو طلقتين إما في غير مدخول بها وإما في مدخول بها بعد انقضاء عدتها وإما في مختلعة، فإن نكحها قبل زوج... كانت معه على ما بقي من الطلاق إجماعاً).

(١) ١٧٣/٤.

(٢) انظر المعونة ٨٥٧/٢ والتفريع ٧٨/٢ والحاوي الكبير ٢٨٦/١٠ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٦ وتحفة المحتاج ٤٦/٨ ومغني المحتاج ٢٩٣/٢ وروضة الطالبين ٧١/٨ وأسنى المطالب ٢٨٦/٣ والمبدع ٢٦٦/٧ ومعونة أولي النهى ٦٦٥/٧ وكشاف القناع ٣٤٥/٥ والإنصاف ١٥٩/٩ والمغني ٤٤٢/٨ وفتح القدير ٣٥/٤.

(٣) ٨٥٧/٢.

(٤) ٢٨٦/١٠.

ويقول الإمام ابن قدامة في المغني^(١):

(.. والثاني: أن يطلقها دون الثلاث ثم تعود إليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان، فهذه ترجع إليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف نعلمه).

ويقول الإمام الرملي في نهاية المحتاج^(٢):

(ولو طلق حر دون ثلاث ورجع أو جدد ولو بعد زوج وأصابها، عادت ببقية الثلاث بالإجماع إذا لم يكن زوج).

المطلب الثالث

في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانته التي بانّت منه بينونة صغرى

بعد نكاح زوج آخر لم يطأها

يتفق الفقهاء على أن الزوج إذا بانّت منه زوجته بينونة صغرى ثم نكحت زوجاً غيره فطلقها الزوج الثاني قبل أن يطأها، فإنها إذا عادت إلى زوجها بنكاح جديد تعود على ما بقي من طلاقها^(٣).

يقول الإمام ابن الهمام في فتح القدير^(٤):

(١) ٤٤٢/٨.

(٢) ٤٤٣/٦.

(٣) انظر فتح القدير ٣٥/٤ والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤١٨/٣ ومجمع الأنهر ١/٤٤٠ والتفريع ٢٨/٢ والإشراف على مسائل الخلاف ١٣٧/٢ والحاوي الكبير ٢٨٦/١ وأسنى المطالب ٢٨٦/٣ وتحفة المحتاج ٢٦٦/٨ وكشاف القناع ٣٤٥/٥ والبحر الرخار ١٧٤/٤ ومصنف عبد الرزاق ٣٥٥/٦.

(٤) ٣٥/٤.

(ويهدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين، يعني إذا كان دخل بها، ولو لم يدخل لا يهدم باتفاق).

ويقول الإمام الماوردي في الحاوي الكبير^(١):

(. . ما دون الثلاث من طلقة أو طلقتين إما في غير مدخول بها وإما في مدخول بها بعد انقضاء عدتها وإما في مختلعة، فإن نكحها قبل زوج أو بعد زوج لم يصحبها حتى طلقها فإذا تزوجت الأول كانت معه على ما بقي من الطلاق إجماعاً).

وقال الإمام المرداوي في الإنصاف^(٢):

(وإن انقضت عدتها ولم يراجعها بانت منه ولم تحل إلا بنكاح جديد، وتعود إليه على ما بقي من طلاقها، سواء رجعت بعد زوج غيره أو قبله).

المطلب الرابع

في الطلاقات التي يملكها من نكح مبانتة التي بانت منه بينونة صغرى

بعد زوج آخر وطئها

وفيه أربعة فروع:

الأول: في صورة المسألة.

الثاني: في آراء الفقهاء في المسألة.

الثالث: في أدلة المسألة.

الرابع: في القول المختار.

(١) ٢٨٦/١٠.

(٢) ١٥٩/٩.

الفرع الأول: في صورة المسألة^(١):

وتتمثل في الزوج إذا بانّت منه زوجته بينونة صغرى، ثم نكحت زوجاً غيره وأصابها ثم طلقها وانقضت عدتها من الزوج الثاني، ونكحها الأول نكاحاً جديداً، فهل تعود إليه على ما بقي من الطلاق أو تعود إليه على طلاق ثلاث؟ لأن وطء الثاني هدم ما كان في ملك الزوج الأول من الطلاق. واشتهرت هذه المسألة عند الفقهاء بمسألة الهدم^(٢).

الفرع الثاني: في آراء الفقهاء في المسألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: إن المرأة تعود إلى زوجها الأول بما بقي من الطلاق، وإليه ذهب كثير من الصحابة^(٣) رضوان الله عليهم كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعمران بن حصين وأبي هريرة وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب في أحد قوليه^(٤).
وذهب إليه من التابعين والفقهاء سعيد بن المسيب^(٥)، والحسن البصري^(٦)،

(١) انظر الحاوي الكبير ٢٨٦-٢٨٧/١٠ وروضة الطالبين ٧١/٨ والمعونة ٨٥٧/٢ والتفريع ٧٨/٢ وبدائع الصنائع ١٩٩٣/٤ والمبسوط ٩٥/٦ وفتح القدير ٣٥-٣٦/٤ والمغني ٤٤٢/٨ وكشاف القناع ٣٤٥/٥.
(٢) انظر الإنصاف ١٥٩/٩ وحاشية ابن عابدين ٤١٨/٣ وكشف الأسرار ٨٥/١ والتقرير والتحبير ٢٢٢/٢ والام ٢٥٠/٥ والحاوي الكبير ٢٨٦/١٠.

(٣) انظر المصنف لابن أبي شيبة ١٠١/٥ وما بعدها وسنن سعيد بن منصور، القسم الأول من المجلد الثالث ص ٣٩٨ وما بعدها ومصنف عبد الرزاق ٣٥١/٦ وما بعدها وسنن البيهقي ٣٦٤/٧ وما بعدها والاستذكار ١٤٥/١٨ وما بعدها والحاوي ٢٨٧/٦ والمغني ٤٤٢/٨ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣-٢٠٢/٤.

(٤) قال الإمام ابن حزم في المحلى ٢٥٠/١٠: (.. وصح أيضاً عن ابن عمر في أحد قوليه عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه).

(٥) انظر المغني ٤٤٢/٨ والاستذكار ١٤٦/١٨ وتفسير القرطبي ١٥٣/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.
(٦) انظر مصنف عبد الرزاق ٢٥٤/٦ والاستذكار ١٤٦/١٨ والمحلى ٢٥٠/١٠ والمغني ٤٤٢/٨ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

وعبيدة^(١)، وسفيان الثوري^(٢)، وابن أبي ليلى^(٣)، وأبو ثور^(٤)، والأوزاعي^(٥) وإسحاق^(٦)، وأبو عبيدة^(٧)، والحسن بن حي^(٨)، ومحمد بن نصر المروزي^(٩).

وهو قول المالكية^(١٠)، والشافعية^(١١)، والحنابلة - في المعتمد عندهم^(١٢) - والظاهرية^(١٣)، والزيدية^(١٤)، ومحمد بن الحسن^(١٥) وزُفر من الحنفية^(١٦)، ورجحه منهم المحقق ابن الهمام في فتح القدير^(١٧) وابن نجيم في البحر الرائق^(١٨)، وغيرهم من فقهاء

(١) «نظر سنن سعيد بن منصور ق ١، م ٣٩٩/٣ ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٣/٥ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والمعني ٤٤٢/٨ وعبيدة هو ابن عمر السلماني وهو تابعي كبير مخضرم ثقة تست من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . انظر التقريب ٥٤٧/١ وتهذيب التهذيب ٨٤/٧.

(٢) انظر المحلى ٢٥٠/١٠ والمغني ٤٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(٣) انظر المحلى ٢٥٠/١٠ والمعني ٤٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(٤) انظر المعني ٤٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(٥) انظر الحواي ٢٨٧/١٠.

(٦) انظر المغني ٤٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(٧) انظر المغني ٤٤٢/٨ وتفسير القرطبي ١٥٢/٣ والإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(٨) انظر المحلى ٢٥٠/١٠.

(٩) انظر الإشراف لابن المنذر ٢٠٣/٤.

(١٠) انظر المعونة ٨٥٧/٢ والتعريب ٧٨/٢ والمنتقى ١٢٣/٤ والإشراف لابن المنذر ١٣٧/٢ وبداية المجتهد

٨٨/٢ والاستذكار ١٤٥/١٨ والقوانين الفقهية ١٥١.

(١١) انظر الأم ٢٥٠/٥ والحواي ٢٨٦/١٠ وروضة الطالبين ٧١/٨ وآسنى المطالب ٢٨٦/٣ ونهاية المجتهد

٤٤٣/٦.

(١٢) انظر الإنصاف ١٥٩/٩ وشرح الزركشي ٤٣٨/٥ وكشاف القناع ٣٤٥/٥ ومعونة أولى النهي

٦٦٦/٧.

(١٣) انظر المحلى ٢٥٠-٢٤٩/١٠.

(١٤) انظر البحر الرخار ١٧٣/٤ ورأب الصدع ١٠٥٩/٢.

(١٥) انظر المبسوط ٩٥/٦ والهداية مع الباية ٦٢٧/٤ وبدائع الصنائع ١٩٩٣/٤.

(١٦) انظر المبسوط ٩٥/٦ والهداية مع الباية ٦٢٧/٤ ومجمع الأنهر ٤٤٠/١.

(١٧) ٣٧/٤.

(١٨) ٥٨/٤.

الحنفية^(١) كالحموي والشرنبلالي والمقدسي والرمي وأن أمير الحاج.

القول الثاني: إن وطء الزوج الثاني يهدم ما سبقه من طلاق فتعود إلى الزوج الأول بثلاث طلاقات، وإليه ذهب بعض الصحابة رضوان الله عليهم كإبن عباس^(٢) وإبن مسعود^(٣) وإبن عمر^(٤) في أحد قوليه، وقال به عطاء^(٥) وشريح^(٦) وإبراهيم النخعي^(٧)، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف^(٨)، والصحيح عند الحنفية^(٩).

الفرع الثالث: في أدلة القولين (أدلة القائلين بالهدم):

الدليل الأول: ما أخرجه الإمام الترمذي في جامعه^(١٠) مسنده عن عبد الله ابن

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٤١٨/٣.

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٤/٦-٣٥٥ ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٢/٥-١٠٣ وسنن البيهقي ٣٦٥/٧ والمبسوط ٩٥/٦ والبنية على الهداية ٤/٦٢٧ والمجلد ٢٥٠/١٠.

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٤/٦ وإثبات الإنصاف ١٦٢ وطريقة الخلاف ص ١٠٠ والمجلد ٢٥٠/١٠ والعناية ٣٥/٤.

(٤) انظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٤/٦ ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٢/٥-١٠٣ وسنن البيهقي ٣٦٥/٧ والمبسوط ٩٥/٦ والبنية ٤/٦٢٧ والمجلد ٢٥٠/١٠.

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٤/٦ والبنية ٤/٦٢٧ والمجلد ٢٥٠/١٠.

(٦) انظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٣/٦ وسنن سعيد بن منصور ٣٩٩/٣١ ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٢/٥-١٠٣ والبنية ٤/٦٢٧ والمجلد ٢٥٠/١٠.

(٧) انظر سنن سعيد بن منصور ٣٩٩/٣١ ومصنف ابن أبي شيبة ١٠٢/٥-١٠٣ والمبسوط ٩٥/٦ والبنية ٤/٦٢٧.

(٨) انظر المبسوط ٩٥/٦ وبدائع الصنائع ١٩٩٣/٤ والبنية ٤/٦٢٧ والبحر الرائق ٥٨/٤.

(٩) انظر المتناوي الهندية ٤٧٥/١ والاختيار ١٥١/٣ وحاشية ابن عابدين ٤١٨/٣ وشرح منظومة عقود رسم المفتي ٣٦ وكثر الدقائق مع البحر ٥٨/٤.

(١٠) ٤١٩/٣ وقال الترمذي بعده: (هذا حديث حسن صحيح)، وانظر في طرق الحديث ودرجته التلخيص الحبير ١٧٠/٣ وإرواء الغليل ٣٠٧/٦ وما بعده ومسنند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٤٠/٦ ١٤١ وصحيح الجامع الصغير ٩٠٨/٢ ونصب الراية ٢٣٨/٣-٢٣٩.

مسعود رضي الله عنه قال: (لعن^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم المحل^(٢) والمحلل له). وفي المستدرک^(٣) عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحل، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لعن الله المحل والمحلل له...).

وجه الدلالة: إن الشارع سمى الزوج الثاني محلاً، وحقيقته مثبت الحل أي جاعل الشيء حلالاً ولا يكون ذلك إلا بإثبات الحل فيه ورفع الحرمة منه^(٤).

وهذا الحل الذي يثبت به حل جديد، ولا يجوز أن يكون المراد به الحل السابق لاستلزامه تحصيل الحاصل فتعين الحل الثاني (الجديد)، وهو بالضرورة غير الأول، إذ الأول حل ناقص فكان الثاني كاملاً، وهو ما يكون بالطلقات الثلاث^(٥).

ونوقش هذا الدليل بالمناقشات الآتية:

المناقشة الأولى^(٦):

إن الشارع لم يسمه محلاً، وإنما سماه بذلك من أرادوه أول مرة عند حاجتهم إليه،

(١) اللعن في الأصل الطرد والإبعاد عن رحمة الله. انظر فتح ابياري ١٢/٧٦ والمفردات ٤٥١ وفيص القدير ٥/٢٦٧.

(٢) قال الإمام ابن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٣١. (عن الله المحل والمحلل له) وفي رواية (المحل والمحلل له)، وفي حديث بعض الصحابة (لا أوتي بحال ولا محلل إلا رجعتهما) ... وفي هذه النقطة ثلاث لعنات: حُلِّتْ، وأُحْلِلْتُ، وحُلِّلْتُ، فعلى الأولى جاء الحديث الأول، يقال حُلِّلَ فهو مُحْلَلٌ ومُحْلَلٌ له، وعلى الثانية جاء الثاني، تقول أحلُّ فهو مُحِلٌّ ومُحِلٌّ له، وعلى الثالثة جاء الثالث تقول حُلِّلْتُ فأنَّ حالاً وهو مُحَلَّلٌ له ..

(٣) ٢/١٩٩ وقد الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي

(٤) انظر فتح القدير والكفاية ٤/٣٦ ومعهما العناية ٤/٣٧ والمبسوط ٦/٩٥ والاختيار ٣/١٥١ وابن رجب الانصاف ص ١٦٣ وتبيين الحقائق ٢/٢٥٩ وطريقة الخلاف ص ١٠٠ ووسائل الأسلاف ص ١٩٣.

(٥) انظر الناية على الهداية ٤/٦٢٨ والعناية ٤/٣٧.

(٦) انظر تفسير المنار ٢/٣٩٤ ٣٩٥.

وبعد التسمية سئل عنه الشارع فلم يجز عمله بل لعنه، ولا يصح أن تكون مجرد حكاية لفظ الاسم مثبتة لحكم شرعي، فالناس هم الذين سموا، والشارع هو الذي منع وحرّم، كما يظهر ذلك من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال: (لا، إلا نكاح رغبة لا دُئسَة^(١)) ولا استهزاء بكتاب الله عز وجل ثم تذوق العسيلة).

ويمكن أن يرد بأن هذا الحديث موضوع، قال الإمام ابن حزم بعد أن ذكر الحديث بسنده في كتابه المحلى^(٢):

(.. فهذا حديث موضوع لأن إسحاق بن محمد الفروي ضعيف جداً متروك الحديث، ثم عن إبراهيم بن إسماعيل وهو بلا شك إما ابن مجمع أو ابن أبي حبيبة وكلاهما أنصاري مدني ضعيف لا يحتج بهما).

ويجاب بأن إسحاق الفروي قال عنه في التقريب^(٣): (صدوق، كُفّ فسَاء حفظه) وذكره الإمام الذهبي في كتابه (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)^(٤)، وأما إبراهيم بن إسماعيل فهو ابن أبي حبيبة^(٥)، قال عنه في التقريب^(٦): (ضعيف)، وقال عنه ابن عدي في الكامل^(٧): (وهو صالح في باب الرواية كما حُكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه).

(١) يضم الدال وسكون اللام أي الخديعة. انظر لسان العرب ٦/٨٦ والمصباح المير ١/١٩٨ والمعجم

الوسط ١/٢٩٣

(٢) ١٨٤/١٠

(٣) ٦٠/١

(٤) ص ٦٦ أي أن حديثه لا يقل عن درجة الحسن كما قال الإمام الذهبي في مقدمة كتابه ص ٥١.

(٥) إذ هو الذي يروي عن داود بن الحصين. انظر الكامل لابن عدي ١/٢٣٤ وما بعدها ونظر بيان الدليل

٤٧٥-٤٧٦.

(٦) ٣١/١

(٧) ٢٣٦/١

وللحديث شاهد مرسل بإسناد صحيح^(١) عند ابن أبي شيبه في مصنفه^(٢) عن عمرو بن دينار (أنه سئل عن رجل طلق امرأته فحاء رجل من أهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئاً من ماله فتزوجها ليحلها له، فقال: لا، ثم ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مثل ذلك فقال: لا حتى ينكحها مرتغباً لنفسه، حتى يتزوجها مرتغباً لنفسه، فإذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذوق العسيلة).

المناقشة الثانية:

إنه لا يسلم لكم أن المحلل في الحديث المراد به مثبت الحل وجاعل الشيء حلالاً للآتي:

أولاً: إنه لو أريد بالمحلل مثبت الحل وجاعل الشيء حلالاً في الحقيقة لكان كل من نكح المطلقة ثلاثاً - ولو كان نكاح رغبة - محللاً ولكان ملعوناً، وهذا باطل^(٣).

ثانياً: كيف يلعن الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم من جاء إلى شيء محرم فصار بفعله حلالاً؟^(٤).

ثالثاً: إن في الحديث لعن المحلل له وهو لم يصدر منه فعل، فلو كانت قد حلت له بفعل المحلل فإنه يكون قد نكح امرأة حلالاً فلا يجوز لعنه على ذلك^(٥).

وأجيب عن هذا بالآتي:

أ) إن اللعن ليس للتحليل بل لإلحاقه شرطاً فاسداً في النكاح بأن يتزوجها بشرط التحليل.. وهو المشهور عند الحنمية - أو أن يشترط أجرة للتحليل على قول عندهم^(٦).

(١) انظر إرواء الغليل ٣١٢/٦ وبيان الدليل ص ٤٧٦ ٤٧٧.

(٢) ٢٩٥/٤.

(٣) انظر بيان الدليل على بطلان التحليل ص ٤٥٩ والمغني ٤٤٣/٨ ومعونة أولى انتهى ٦٦٦/٧.

(٤) انظر بيان الدليل ص ٤٥٩ والمغني ٤٤٣/٨ ومعونة أولى انتهى ٦٦٦/٧.

(٥) انظر بيان الدليل ص ٤٦٠.

(٦) انظر كشف الأسرار ٨٨/١ ووسائل الأسلاف ص ١٩٥ وفتح القدير ٣٦/٤ وحاشية ابن عابدين

٤١٥/٣.

ورد بأن هذه الدعوى تخالف الظاهر فتحتاج إلى دليل، بيان ذلك أن المحلل اسم مشتق من التحليل، واحكم إذا علق باسم مشتق من معنى كان ما منه الاشتقاق علة، ولو قصرناه على التحليل المشروط في العقد أو الأجرة المشروطة في العقد لم تكن العلة التحليل ولا شيء من لوازم التحليل .. فكيف يعلق الحكم باسم مشتق مناسب ثم لا تجعل العلة ذلك المعنى المشتق منه ولا شيء من لوازمه .. لقد كان الواجب أن يقال لو أريد ذلك المعنى لعن الله من شرط التحليل أو أحرته في العقد^(١).

ب) إن اللعن ليس للتحليل بل لأنه قصد بالتزويج غير ما وضع له التزويج من تناسل والمقاء -، وهو الإحلال للزوج الأول^(٢).

ورد بالآتي:

١ ما سبق من أن الظاهر أن اللعن تعلق بالمحل وهو اسم مشتق من التحليل، والحكم إذا علق باسم مشتق من معنى، كان ما منه الاشتقاق علة فيكون الموجب للعه إثباته الحل حسب دعواكم، وهذا أمر باطل بالضرورة، فإذا قلتم إن اللعن إما استحققه لأنه قصد الإحلال للزوج الأول قلنا فيكون إذاً هذا هو المقصود بالمحل في الحديث لا ما ادعيتموه، لأن الحديث إنما سيق^(٣) أصلاً لإثبات اللعن في حق المحلل.

٢ إن هذا يخالف ما قرره الحنفية من أن محمل الحديث المذكور اشتراط التحليل في العقد على المشهور عندهم أو اشتراط الأجرة في قول ضعيف عندهم^(٤).

* ولذا فهم يقررون أن قصد التحليل ونيته بالقلب دون ذكره في العقد لا عبرة به

(١) انظر بيان الدليل ص ٤٧١.

(٢) انظر كشف الأسرار ٨٨/١ وطريقة الخلاف ص ١٠٢.

(٣) قد في كشف الأسرار ٨٨/١ (سماء محلاً والمحل حقيقة من ثبت الحل ... فيثبت له هذه الصفة بعبارة النص كذا قيل والأوجه أنه إشارة أيضاً لأن الكلام لم يسق به بل لإثبات اللعن)

(٤) انظر العناية على الهداية ٣٤/٤ وفتح القدير ٣٦/٤ وتبيين الحقائق ٢٥٩/٢ وحاشية ابن عابدين ٤١٤/٣ ٤١٥.

ولا تأثير له بل إن الرجل (المحلل) يكون مأجوراً بذلك لقصد الإصلاح^(١).

قلت: وإذا كان مأجوراً فكيف يكون مستحقاً لعن بذات الفعل؟

جاء إن اللعن في الحديث ليس على حقيقته بل الغرض منه إظهار خساسة المحلل بمباشرة مثل هذا النكاح، وخساسة المحلل له بمباشرة ما تنفر عنه الطماع من عودها إليه بعد مضاحمة غيره واستمتاعه بها.

أي أن اللعن إنما كان على غالب كلام العرب، فإنهم كانوا يعلنون كل من يتعاطى أمراً قبيحاً يدل على سقوط الهممة، كما قال عليه السلام: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده)^(٢).

يؤكد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى المحلل التيس المستعار، ثم هو الأليق بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم في حق أمته لأنه عليه السلام ما بعث لعناً^(٣).

ورد بالآتي:

١ - إن هذا تأويل لمعنى اللعن وإخراج له عن حقيقته فلا يقبل إلا بدليل لأنه على خلاف الأصل.

٢ - إن سياق الحديث يمنع هذا التأويل، ويؤكد إرادة المعنى الحقيقي للعن، لأنه جمع في اللعن بين المحلل والمحلل له وبين آكل الربا وموكله^(٤).

(١) انظر فتح القدير ٤/ ٣٤ وتبيين الحقائق ٢/ ٢٥٩ والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣/ ٤١٥.

(٢) صحيح مسلم مع النووي ١١/ ١٨٥.

(٣) انظر كشف الأسرار ١/ ٨٨ ووسائل الأسلاف ص ١٩٥ وحاشية ابن عابدين ٣/ ٤١٦.

(٤) ولا خلاف أن الربا من أعظم الذنوب والمعاصي لأن فاعله مأذون بحرب من الله عز وجل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات كما ثبت في صحيح البخاري (مع الفتحة ٥/ ٣٩٣)، وفي حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه: (درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية) قال في مجمع الزوائد ٤/ ١١٧: (رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح).

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح^(١) عن ابن مسعود قال:

(لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمة... والحمل والمحلل له، وأكل الربا وموكله).

ويؤيد ما سبق أيضاً أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرون ذلك معصية كبيرة فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح^(٢) عن عبد الملك بن المغيرة (أن ابن عمر سئل عن تحليل المرأة لزوجها فقال: ذلك السفاح، لو أدرككم عمر لنكلكم)، وأخرج الحاكم في المستدرک^(٣) بسنده عن نافع قال:

(جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه ليحلها لأخيه هل تحل للأول؟ قال: لا إلا نكاح رغبة، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم).

٣ - إن كون الذنب الذي تعاطاه المحلل قبيحاً يدل على سقوط همته وخساسته لا يمنع من إرادة المعنى الحقيقي للعن.

٤ - إن انقياس على حديث (لعن الله السارق...) قياس مع الفارق لأن اللعن فيه لم يكن للسارق مطلقاً كما هو الحال في المحلل بل هو مقيد بسرقة الأمر التافه (البیضة)، ومع ذلك فهو لا يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي في الأصل، إذ السارق الذي يلزمه الحد مرتكب لمعصية كبيرة وإن كان ما سرقه تافهاً إذ العبرة بفعله لا بما سرقه.

٥ - إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبعث لعناً، ولذا فإنه لا يلعن إلا من كان مستحقاً للعن.

(١) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ٦/ ١٤٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤/ ٢٩٤ وانظر إرواء الغليل ٦/ ٣١١ ومصنف عبد الرزاق ٦/ ٢٦٥.

(٣) ٢/ ١٩٩ وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وقال عنه في مجمع الزوائد ٤/ ٢٦٧: (رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح) وصححه في إرواء الغليل ٦/ ٣١١.

رابعاً: إن الصحابة رضوان الله عليهم لم يفهموا أن المحلل في الحديث هو مثبت الحل وجاعل الشيء المحرم حلالاً بل الذي نقل عنهم يدل على العكس فقد ثبت أن ابن عمر سئل عن تحليل المرأة لزوجها فقال: ذلك السفاح، لو أدرككم عمر لتكلكم، وثبت عنه أنه قال - كما ذكرنا^(١) - للرجل الذي سألته عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه ليحلها لأخيه، هل تحل له؟ فقال: لا، إلا نكاح رغبة، ثم قال: كنا^(٢) نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا ظاهر في أن الصحابة رضوان الله عليهم يرون أن المحلل لم يثبت حلاً وإلا ما عدوا ذلك النكاح سفاحاً.

المناقشة الثالثة:

إن المراد بالمحلل في الحديث من قصد تحليل المرأة لزوجها مع عدم حصول مقصوده، يؤيد هذا ما يلي:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما - السابق^(٣) - قال:

(سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال: لا، إلا نكاح رغبة لا دلسة ولا استهزاء بكتاب الله عز وجل ثم تذوق العسيلة).

وكذا حديث عمرو بن دينار - السابق^(٤) - (أنه سئل عن رجل طلق امرأته فجاء رجل من أهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئاً من ماله فتزوجها ليحلها له، فقال: لا

(١) راجع ص ٢٢٨.

(٢) أي جماعة الصحابة إذ الطاهر أن الضمير يعود إلى الجميع، انظر الإحكام في أصول الأحكام ٩٩١٢ وفوائح الرحمت ١٦٢/٢ وتيسير التحرير ٧٠/٣ وشرح انعضد على ابن الحاجب ٦٩/٢ وشرح مختصر الروضة ٢٠٠/٢ وشرح البدخشي ٣٦١/٢ والمعتمد ١٧٤/٢.

(٣) راجع ص ٢٢٤.

(٤) راجع ص ٢٢٥.

حتى ينكحها مرتغياً لنفسه، حتى يتزوجها مرتغياً لنفسه، فإذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذوق العسيرة).

٢ - تسمية النبي صلى الله عليه وسلم المحلل بالتيس المستعار^(١) لأن قصد الزوج الأول أن يستعير الزوج الثاني ليطأ المرأة فيحلها له كما أن صاحب الغنم يستعير التيس من غيره لينزو على غنمه.

٣ - إن هذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم، ومن أمثلة ذلك:

أ - ما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه^(٢) (عن الثوري عن عبد الله بن شريك العامري قال: سمعت ابن عمر يُسأل عن رجل طلق ابنة عم له، ثم رغب فيها وندم، فأراد أن يتزوجها رجل يحلها له، فقال ابن عمر: كلاهما زان وإن مكثا كذا وكذا، ذكر عشرين سنة أو نحو ذلك، إذا كان الله يعلم أنه يريد أن يحلها له).

ب) ما أخرجه الإمام سعيد بن منصور في سننه^(٣) قال: (حدثنا هشيم قال أخبرنا الأعمش عن عمران بن الحارث السلمي قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن عمه طلق ثلاثاً فندم، فقال: عمك عصي الله فأندمه، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً، قال: رأيته إن أنا تزوجتها عن غير علم منه أترجع إليه؟ قال: من يخادع الله عز وجل يخدعه الله).

ج) ما أخرجه البيهقي بسنده في سننه^(٤) عن سليمان بن يسار: (أن عثمان بن عفان

(١) راجع ص ٢٢٣.

(٢) ٢٦٦/٦ وهذا إسناد حسن لأن عبد الله بن شريك قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق يتشيع) وقد روى عن ابن عمر وروى عنه سفيان الثوري، انظر التقريب ٤٢٢/١ وتهذيب التهذيب ٢٥٢/٥ ٢٥٣.

(٣) سنن سعيد بن منصور ١، م ٣٠٠، وهذا الإسناد رجاله ثقات لأن هشيم هو ابن بشير السلمي، قال عنه في التقريب ٣٢٠/٢: (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي) وقد صرح بالتحديث هنا، والأعمش هو سليمان بن مهران قال عنه في التقريب ٣٣١/١: (ثقة حافظ... لكنه يدلّس) وهو من المرتبة الثانية من المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم، انظر تعريف أهل التقديس ص ٦٧، وعمران بن الحارث السلمي قال عنه في التقريب ٨٢/٢: (ثقة).

(٤) ٢٠٨/٧-٢٠٩.

رضي الله عنه رفع إليه أمر رجل تزوج امرأة ليحلها لزوجها ففرق بينهما وقال: لا ترجع إليه إلا بنكاح رغبة غير دلسة).

٤ إن المحلل في الشرع يطلق على أربعة أقسام، قال الإمام ابن تيمية في كتابه (بيان الدليل في بطلان التحليل) (١):

(... فصار المحلل يقال لأربعة أقسام:

أحدها لمن أثبت الحل الشرعي حقيقة أو إظهاراً كما قال سبحانه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (٢).

والثاني لمن اعتقد ذلك كما يقال فلان يحلل المتعة ويحلل نكاح الخامسة في عدة الرابعة.

ولثالث لمن أطلق ذلك لمن أطاعه (٣) كما يقال: السلطان قد حرم الفلوس وأحلها. والرابع لمن قصد ذلك وإن لم يحصل له، فكل من أثبت المصدر الثلاثي في الوجود لعيني أو العلمي على وجه من الوجوه جار أن يسبب إليه، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد الأول ولا الثاني فثبت أنه قصد الثالث والرابع وهو المقصود...).

المناقشة الرابعة:

لو سلمنا جديلاً أن المحلل في الحديث مثبت الحل أي جاعل الشيء حلالاً فإن إثبات الحل - حقيقة - يقتضي عدمه لأن إثبات الثابت محال. فيكون ذلك خاصاً بما بعد الطلاقات الثلاث إذ لا حرمة في الزوجة قبلها حتى يكون الزوج الثاني مثبتاً للحل فيها (٤).

(١) ٤٦٣.

(٢) سورة الاعراف: الآية ١٥٧.

(٣) ذكر الإمام ابن تيمية في صفحات سابقة من الكتاب نفسه ٤٦١-٤٦٢ أمثلة لذلك من القرآن الكريم منها قوله تعالى في سورة يونس (٥٩): ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾، وقوله تعالى في سورة الأنعام (١٣٩): ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾.

(٤) انظر العناية على الهداية ٣٧/٤ والبنية على الهداية ٦٢٨/٤ وتيسر التحرير ١٩/٣.

ورد بالآتي :

١ - أن إطلاق لفظ المحلل في الحديث يقتضي أن يكون الزوج الثاني على الإطلاق محلاً فصرفه إلى بعض الصور تقييد بلا دليل^(١).

وأجيب بأنه ليس في الحديث ما يدل على أن الزوج الثاني على الإطلاق يسمى محلاً بل الحديث يدل - حسب دعواكم - على أن كل من أثبت حلاً سمي محلاً، وإثبات الحل - كما بينا - يقتضي - حقيقة - أن يكون الإثبات في مكان غير محلل، وما قبل الثلاث محل موجود فلا يثبت فيه الحل، أي أن الإطلاق إنما يكون في كل زوج ثان أثبت حلاً في محل غير حلال لا في كل زوج ثان.

٢ - إنه يسمى محلاً لأنه يثبت حلاً جديداً يتسع لثلاث طلاقات فلا يكون من باب إثبات الثابت^(٢).

وأجيب بالآتي :

أ (إن هذا خروج عن حقيقة معنى المحلل - حسب دعواكم - وهو من يثبت الحل لأن الحل إنما يثبت في محل غير حلال، ولا يخرج عن الحقيقة إلا بدليل.

ب (إن هذا هو عين الدعوى المتنازع فيها فكيف يكون دليلاً؟

قال العلامة ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير^(٣): (. . وما قيل الحل الثابت قبل الثلاث حل يزول بطلقة أو اثنتين، والذي يثبت الزوج بعد الطلقة أو الطلقتين حل لا يزول إلا بالثلاث فهو غيره، فليس تحصيل الحاصل، جوابه أن إثباته في غير ذلك محل - أعني الحرم - الغليظة هو عين محل النزاع الموقوف على الدليل المثبت له).

(١) انظر البناية ٤/ ٦٢٨ - ٦٢٩ والعناية ٤/ ٣٨.

(٢) انظر البناية ٤/ ٦٢٩ والعناية ٤/ ٣٨.

(٣) ٢/ ٢٢٣.

٣ - القياس على صورة الحرمة الغليظة (الثلاث):

أ (قياس الأولى: وهو أن المحلل لما كان في الحرمة الغليظة يثبت حلاً جديداً يتسع لثلاث طلاقات ففي الخفيفة أولى.

قال العلامة ابن الهمام في فتح القدير^(١):

(... لأنه لما كان محللاً في الغليظة ففي الخفيفة أولى).

ورد بأن هذا القياس غير صحيح لعدم وجود حرمة خفيفة أصلاً، بل الموجود فيما قبل الثلاث حل بعقد جديد لا تحريم، أما في الثلاث فهناك حرمة في المحل فيتحقق التحليل.

ب (القياس بجامع الزوجية: وهو قياس ما قبل الثلاث (الخفيفة) على الثلاث (الغليظة) في إثبات حل يتسع لثلاث تطليقات بجامع أنه نكاح زوج بإلغاء كونه في حرمة غليظة لأن الحرمة الغليظة محل والمحل لا يدخل في التعليل وإلا انسد باب القياس فيصير كونه نكاح زوج تمام العلة^(٢).

يقول العلامة ابن الهمام في فتح القدير^(٣):

(... وأيضاً بالقياس عليه في صورة الحرمة الغليظة بجامع كونه زوجاً لأن صورة الحرمة الغليظة محل والمحل لا يدخل في التعليل لأنه لو دخل لانسد باب القياس^(٤) لأن محل الأصل غير محل الفرع).

(١) ٣٧/٤ ونظر التقرير والتحجير ٢/٢٢٣.

(٢) انظر التقرير والتحجير ٢/٢٢٣.

(٣) ٣٧/٤.

(٤) يشترط أكثر الأصوليين في العدة المتعدية أن لا يكون محل الحكم ولا جزءاً من محله، وعدلوا ذلك بأن العدة المتعدية هي التي توجد في غير مورد النص، وخصوصية مورد النص يستحل حصولها في غيره لأن الشيء لا يكون نفس غيره. انظر المحصول ج ٢ ق ٢ ص ٣٨٩ والبحر المحيط ٥/١٥٦ وشرح الكوكب المنير ٤/٥١ وإرشاد المحول ص ٢٠٨.

وأجيب بما سبق من أن المحلل (الزوج الثاني) في الأصل (أي في المقيس عليه وهو الثلاث) صادف حرمة فرفعها وأثبت الحل، أما قبل الثلاث فلا حرمة ثابتة حتى يرفعها ويثبت الحل فالقياس مع الفارق.

وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن الهمام بقوله:

(.. وأورد عليه أن ذلك حيث يمكن، ولا يمكن هنا لأن الحل ثابت فيه وتحصيل الحاصل محال)^(١).

ثم ذكر العلامة ابن الهمام جواباً على الرد السابق بقوله:

(.. أجيب إن لم يقبل المحل أصل الحل يقبل ثبوت وصف الكمال فيه بأن يصير بحيث يملك تجديده بعد الطلقة والطلاقين، وما صلح سبباً لأصل الشيء يصح سبباً لوصفه بالطريق الأولى)^(٢).

وأجيب بأن الشارع سماه محلاً، ومفهومه لا يزيد على أنه مثبت لمجرد الحل والحل حاصل في مكان النزاع، أما كونه مثبت حلاً جديداً يتسع لثلاث طلاقات فليس من مفهومه، لا قبل الثلاث ولا حتى بعدها، وإنما ثبت حل بعد الثلاث يتسع لثلاث طلاقات باتفاق الحال لا بوضع الشرع الزوج لذلك وذلك أنه محل ابتداء فيه الحل لاستيفاء الزوج ماله من الطلاقات وحيث ابتداء ثبوت الحل كان ثلاثاً شرعاً.

وإذا كان كذلك ففي حال عدم الحرمة - قبل الثلاث - لا يثبت الزوج (المحلل) حل تزوجها لتبوته ويعد تحصيل الحاصل^(٣).

الدليل الثاني: ما أخرجه الإمام مسلم - وغيره^(٤) - في صحيحه^(٥) بسنده عن عائشة

(١) فتح القدير ٣٧/٤.

(٢) فتح القدير ٣٧/٤.

(٣) انظر فتح القدير للكمال ابن الهمام ٣٧/٤، ولتنقيح والتحبير ٢٢٣/٢.

(٤) انظر تيل الأوصار ٤٤/٧ وما بعدها ونصب لراية ٢٣٧/٣ ٢٣٨.

(٥) مع النووي ٢/١٠.

رضي الله عنها قالت : (جاءت امرأة رفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة فطلقني فَبَتَّ طلاقِي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإن ما معه مثل هدية الثوب ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أتريدان أن ترجعي ^(١) إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك).

وجه الدلالة : إن الحديث غياً عدم العود بالذوق فعند الذوق ينتهي عدم العود وثبت العود، والعود هو الرجوع إلى الحالة الأولى وهي ما يملك فيها الزوج ثلاث تطبيقات ^(٢) .
قال العلامة البخاري في كشف الأسرار ^(٣) :

(وفي ذكر رسول الله العود وتركه لفظ الانتهاء الذي هو مدلول الكتاب بأن لم يقل : أتريدان أن تنتهي حرمتك؟ إشارة إلى أن ذوق العسيلة تحليل ، وذلك أنه غياً عدم العود إلى ذوق العسيلة فإذا وجد الذوق يثبت العود لا محالة ، لأن حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها ، وهو أمر حادث لأنه لم يكن قبل ولا بد له من سبب ، وقد ثبت بعد الدخول فيضاف إليه ، بخلاف أصل الخل لأنه كان ثابتاً قبل الحرمة الغليظة ، وسببه كونها من بنات آدم إلا أن حكمه تخلف باعتراض الحرمة ، فإذا انتهت أمكن أن يقال ثبت الحل بالسبب السابق ، فأما العود فلم يكن ثابتاً قبل ذلك وقد حدث بعد الإصابة فيكون حادثاً به ، وعبرة بعض الشروح أن العود هو الرد إلى الحالة الأولى ، وفي الحال الأولى كان الحل ثابتاً مطلقاً ولم يبق فيكون فعل الزوج الثاني مثبتاً للحل الذي عدم لأنه حدث بعده) .

وأجيب بالآتي :

١ - عدم التسليم أن العود هو الرجوع إلى الحالة الأولى (ما يملك فيه الزوج ثلاث تطبيقات) لأن حقيقة العود تصدق قبل الزوج الثاني إذ لو قيل بعد الطلقة أو الطلقتين بلا

(١) قال في كشف الأسرار (١ / ٨٧) : (وفي عامة الروايات أن ترجعي مقام أن تعودى وكلاهما واحد) .

(٢) انظر فتح القدير ٤ / ٣٧ .

(٣) (١ / ٨٧ - ٨٨) .

تحلل زوج آخر: أتريدون أن تعودني إلى فلان (الزوج السابق)؟ صدق حقيقة وإن كان العود لا يلي ما يملك به ثلاثاً^(١).

٢ - (إن العود إلى عين الحالة الأولى محال فالمراد العود إلى شبهها وذلك يصدق بمجرد ملك النكاح واخل لا انتفاء^(٢) اشتراط عموم وجه التشبيه)^(٣).

الدليل الثالث (من الآثار):

١ - ما أخرجه الإمام عبد الرزاق الصنعائي في مصنفه^(٤) (عن ابن جريج قال: أخبرني حسن بن مسلم عن سعيد بن جبير أنه سئل عنها فقال: سألت ابن عمر عن ذلك فقال: تمحاً ثلاث ولا تمحاً اثنين)^(٥).

٢ - ما أخرجه الإمام سعيد بن منصور في سننه^(٦) (حدثنا سفيان عن عمرو بن

(١) انظر فتح القدير ٤/ ٣٧.

(٢) قال أبو هلال العسكري في كتاب الصاعتين ص ٢٦١: (ويصح تشبيه الشيء بالشيء جملة وإن شابه من وجه واحد مثل قولك: وجهك مثل الشمس ومثل البدر، وإن لم يكن مثلهما في ضيائهما وعلوهما، ولا عظمهما، وإنما شبه بهما لمعنى يجمعها وإياه وهو الحسن).

(٣) فتح القدير ٤/ ٣٧ ٣٨.

(٤) ٣٥٤/ ٦ والأثر إسناده صحيح فان جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز ثقة فقيه مدلس وقد صرح بالتحديث هنا، انظر التقريب ١/ ٥٢٠. وحسن بن مسلم بن يثاق ثقة روى عن سعيد بن جبير وروى عنه ابن جريج، انظر التقريب ١/ ١٧٧ وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٢، وسعيد بن جبير المكي ثقة ثبت فقيه. انظر التقريب ١/ ٢٩٢.

(٥) وردت عدة آثار عن ابن عمر في نفس المعنى. انظر مصنف ابن أبي شيبة ٥/ ١٠٢-١٠٣ وسنن البيهقي ٧/ ٣٦٥ ومصنف عبد الرزاق ٦/ ٣٥٤ والمحلى ١٠/ ٢٥٠.

(٦) القسم الأول - المجلد الثالث ص ٣٩٩، والأثر إسناده صحيح فسفيان بن سعيد الثوري ثقة حافظ فقيه، انظر التقريب ١/ ٣١١، وعمرو بن دينار المكي ثقة ثبت روى عن طوس وروى عنه اشوري، انظر التقريب ٢/ ٦٩ وتهذيب التهذيب ٨/ ٢٨ وما بعدها، وطوس ثقة فقيه روى عن ابن عباس، انظر التقريب ١/ ٣٧٧ وتهذيب التهذيب ٥/ ٩.

دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : هي عنده على ثلاث^(١) .

٣ - ما أخرجه الإمام الصنعاني في مصنفه^(٢) (عن ابن جريج قال : قال عبد الكريم قال ابن مسعود وشريح مثل قول عطاء) .

قلت : وقول عطاء جاء في مصنف عبد الرزاق^(٣) (عن ابن جريج عن عطاء قال : محا نكاح الذي نكحها الطلاق ، فالنكاح جديد والطلاق جديد) .

وتوقف هذا بالآتي :

١ - ما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه لم يثبت لضعف سنده فلا حجة فيه .

٢ - ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنه هو أحد قوليه لأنه صح عن ابن عمر خلافة^(٤) .

٣ - إن ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنه يخالف ما ثبت عن كثير من الصحابة رضوان الله عليهم كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن حصين وغيرهم^(٥) .

الدليل الرابع (من المعقول) :

١ إن المرأة تصير بالتطبيقات الثلاثة محرمة ومطلقة ، ثم يوطء الزوج الثاني يرتفع

(١) وردت عدة آثار عن ابن عباس في نفس المعنى ، انظر مصنف عبد الرزاق ٦/ ٣٥٤-٣٥٥ ومصنف ابن أبي شيبة ٥/ ١٠٢-١٠٣ وسنن البيهقي ٧/ ٣٦٥ .

(٢) ٦/ ٣٥٤ ، والأثر إسناده ضعيف لأن ابن جريج مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث ، انظر ترجمة ابن جريج في التقريب ١/ ٢٠ وفي تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٤ (وقال الأثرم عن أحمد : إذا قال ابن جريج قال فلان وقال فلان وأخبرت حاء بمناكير ... وقال جعفر بن عبد الواحد عن يحيى بن سعيد : كان ابن جريج صدوقاً ... وإذا قال : قال فهو شبه الريح) .

(٣) ٦/ ٣٥٤ .

(٤) انظر المحلى ١٠/ ٢٥٠ .

(٥) راجع ص ٢٤٧-٢٤٩ .

الوصفان جميعاً وتلحق بالأجنبية التي لم يتزوجها قط، فبالتطبيق الواحدة تصير موصوفة بأنها مطلقة فيرتفع ذلك بوطء الزوج الثاني^(١).

وأجيب بالآتي:

أ) (إن وطء الزوج الثاني غاية^(٢) للحرمة ويثبتُ الحل في المرأة بالسبب السابق وهو كونها من بنات آدم خالية من الموانع، أي أن وطء الزوج الثاني لا يرفع شيئاً.

ب) لو سلمنا جدلاً أن وطء الزوج الثاني رافع للحرمة - لأنه مثبت للحل كما ذكرتم - فإنه إنما يرفع وصف كونها محرمة فقط، وتظل موصوفة أنها مطلقة من ذلك الزوج، لأن الطلاق إذا وقع لم يرتفع بعد وقوعه إذ لو ارتفع لاستباحها بغير عقد^(٣).

ج) لو سلمنا جدلاً أن وطء الزوج الثاني بعد الثلاث رافع للوصفين معاً فإنما هو لكون الثلاث سبب الحرمة فإذا ارتفعت الحرمة سقط سببها، أما ما دون الثلاث فلا حرمة ترتفع حتى يسقط سببها.

٢ إن وطء الزوج الثاني مثبت للحل فيثبت حلاً يتسع لثلاث تطليقات كما بعد الثلاث^(٤).

ورد بالآتي:

أ) لا نسلم أن وطء الثاني مثبت للحل بل هو غاية الحرمة - كما بينا سابقاً - وما دون الثلاث لا تحریم فيه فلا يكون غاية له^(٥).

(١) انظر المبسوط ٩٥/٦ وتبيين الحقائق ٢/٢٥٩-٢٦٠.

(٢) لقوله تعالى في سورة البقرة (٢٣٠): ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وسيأتي تفصيل ذلك في الدليل الثاني من أدلة القائلين بعدم الهدم.

(٣) انظر الحاوي الكبير ١٠/٢٨٧.

(٤) انظر المغني ٨/٤٤٢ والمدع ٧/٣٩٦ ومعونة أولي النهى ٧/٦٦٦.

(٥) راجع ما سبق قريباً، وانظر أيضاً المغني ٨/٤٤٢ ٤٤٣ والمدع ٧/٢٩٦ ٢٩٧ ومعونة أولي النهى ٧/٦٦٦-٦٦٧.

ب) لو سلمنا - جدلاً - أن وطء الثاني مثبت لدحل في الثلاث فلا نسلم ذلك فيما قبل الثلاث لأنه لا تحريم في الدحل حتى يحتاج إلى إثبات الدحل فيه كما بينا ذلك فيما سبق^(١).

ج) إن الوطء شرط الدحل في الثلاث وليس شرطاً فيما دون الثلاث فافتراقاً^(٢).

د) إن إثبات حل يتسع لثلاث تطبيقات في الثلاث ليس بوضع الشرع وإنما هو مقتضى الحال، وذلك أن الدحل إنما يثبت بمجرد الدحل فقط أما كونه حلاً يتسع لثلاث تطبيقات فلا لأنه محل ابتداء فيه الدحل بعد استيفاء الزوج ما له من الطلقات^(٣).

٣ إن وطء الثاني يهدم الطلقات الثلاث فأولى أن يهدم ما دونها^(٤).

وأجيب بالآتي:

١) لا نسلم أن وطء الثاني يهدم الطلقات الثلاث بل هو غاية للتحريم - كما بينا - وما دون الثلاث لا تحريم فيه فلا يكون غاية له.

ب) لو كان وطء الثاني يهدم الطلقات الثلاث لعادت المرأة إلى زوجها الأول دون عقد جديد وهذا يخالف الإجماع^(٥).

ج) إن وطء الزوج الثاني يهدم التحريم المتعلق بالثلاث وما دون الثلاث لا تحريم فيه فلا يهدم فيه^(٦).

٤ - إن نكاح الزوج الثاني إما أن يكون تأثيره في رفع التحريم والعدد أو في رفع

(١) راجع ما سبق قريباً، وانظر أيضاً المغني ٤٤٢/٨ ومعونة أولي النهى ٦٦٧/٧ والحاوي الكبير ٢٨٨/١٠.

(٢) انظر الحاوي الكبير ٢٨٨/١٠.

(٣) راجع ص ٢٣١.

(٤) انظر المغني ٤٤٢/٨ والمدع ٣٩٦/٧ ومعونة أولي النهى ٦٦٦/٧ وشرح الزركشي ٤٣٩/٥.

(٥) انظر الحاوي الكبير ٢٨٧/١٠.

(٦) انظر شرح الزركشي ٤٣٩/٥ والمحلّى ٢٥٠/١٠ والحاوي الكبير ٢٨٨/١٠.

التحريم فقط، لا جائز أن يؤثر في رفع التحريم فقط لأنه يلزم أن يرفع الثالثة إذ التحريم تعلق بها فلزم أن يكون تأثيره في رفعهما جميعاً، فإذا كان الزوج الأول طلقها واحدة أو اثنتين فالعدد موجود فيرفعه^(١).

ورد بالآتي :

أ (إن نكاح الثاني غاية للتحريم في الثلاث - كما بينا - وما دون الثلاث لا تحريم فيه فلا يكون غاية له .

ب (لو سلمنا أن نكاح الثاني رافع فإنه إنما يرفع الحرمة التي حصلت بالطلقة الثالثة، أما الطلاق فلا يرتفع بعد وقوعه وإلا لاستباحها الزوج الأول بغير عقد وهذا يخالف الإجماع كما ذكرنا^(٢) .

(أدلة القائلين بعدم الهدم)

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٣) إلى قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^(٤) .

وجه الدلالة : في الآيات الكريمة وجهان لدلالة :

١ - إن ظاهر إطلاق الآية الكريمة أن من طلقها زوجها طليقتين، ثم طلقها الثالثة، أنها قد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، وهو يشمل ما إذا رجعت إليه - بعد الطلقة الأولى أو الثانية - قبل تزويج زوج آخر أو بعده^(٥) .

(١) انظر شرح الزركشي ٤٣٩/٥ .

(٢) راجع ص ٢٣٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٢٩ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٣٠ .

(٥) انظر شرح الزركشي ٤٣٨/٥ والحاوي الكبير ٢٨٧/١٠ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٦ ونحفة المحتاج ٤٦/٨ والمعونة ٨٥٧/٢ والإشراف على مسائل الخلاف ١٣٧/٢ .

ونوقش هذا بأن (المراد من الآية إيقاع الثلاث قبل الزوج الثاني، لأن الله تعالى بيّن حق الرجعة بعد المرتين بقوله: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾، فينصرف إلى طلاقها في هذه الحالة التي يخبر فيها بين الإمساك والتسريح، وهذه الحالة حال قيام العدة، وإنما تكون العدة قائمة قبل الزوج بزواج آخر^(١).

قست: وفي هذه المناقشة نظر للآتي:

أولاً: إِنَّ جَعَلَ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ مصرفاً إلى حال العدة لا تؤيده أقوال عامة المفسرين في تفسير هذه الآية، وإليك بعض أقوالهم:

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره^(٢):

(اختلف أهل التأويل فيما دل عليه هذا القول من الله - تعالى ذكره - فقال بعضهم: دل على أنه إن طلق الرجل امرأته التطليقة الثالثة بعد التطليقتين اللتين قال الله - تعالى ذكره - فيهما: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، فإن امرأته نكح لا تحل له بعد التطليقة الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره... وقال آخرون: بل دل هذا القول على ما يلزم مسرح امرأته بإحسان بعد التطليقتين، قال الله - تعالى ذكره - فيهما: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، قالوا: وإنما بين الله - تعالى ذكره - بهذا القول عن حكم قوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾.

وقال الإمام أبو حيان في تفسيره^(٣):

(فإن طلقها يعني الزوج الذي طلق مرة بعد مرة، وهو راجع إلى قوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾، كأنه قال فإن سرحها التسريحة الثالثة الباقية من عدد الطلاق. قاله ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد والسدي).

(١) إيشار الإنصاف ١٦٤ وانظر وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف ١٩٥ ١٩٦.

(٢) جامع البيان ٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٠٠.

وقال الإمام النيسابوري في تفسيره^(١):

(ومعنى الآية فإن صلقها مرة ثالثة بعد المرتين فلا تحل من بعد تلك التطليقتين حتى تنكح أي تتزوج غيره).

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره^(٢):

(أي أنه إذا طلق الرجل امرأته طليقة ثالثة بعد ما أرسل عليها الطلاق مرتين فإنها تحرم عليه...).

وقال الإمام الألوسي في تفسيره^(٣):

(فإن طلقها متعقاً بقوله سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ تفسيراً لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحُ بِإِحْسَانٍ﴾... والمعنى فإن طلقها بعد الثنتين أو بعد الطلاق الموصوف بما تقدم...).

ثانياً: إن المفسرين اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ أهو حكم مبتدأ أم متعلق بما قبله؟ فذهب بعض المفسرين كابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم إلى أنه حكم مبتدأ وأن المقصود بالآية الطلاق الشرعي^(٤) (طلاق السنة) فالآية بينت عدد الطلاق الذي يجوز إيقاعه في كل مرة، وذلك بأن يطلقها اثنتين في كل طهر واحدة ثم الواجب عليه بعد ذلك إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

أخرج الإمام البيهقي^(٥) بسنده عن ابن عباس وابن مسعود وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا في قوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾: وهو الميقات

(١) غرائب القرآن و رغائب الفرقان ٢/ ٣٦٥.

(٢) ٢٧٧/١.

(٣) روح المعاني ٢/ ١٤١.

(٤) انظر جامع البيان ٢/ ٢٧٧.

(٥) انظر سنن البيهقي ٧/ ٣٦٧ وفتح القدير للشوكاني ١/ ٢٤٠.

الذي يكون عليها فيه الرجعة، فإذا طلق واحدة أو اثنتين فيما أن يمسك ويراجع معروف وإما يسكت عنها حتى تنقضي عدتها فتكون أحق بنفسها.

وظاهر من هذا أن الزوج مخير بعد الطلقة الأولى وبعد الثانية بين المراجعة بمعروف أو التسريح بإحسان بأن يتركها حتى تنقضي عدتها فتبين منه، فإذا طلقها الثالثة حرمت عليه إلا بعد زوج غيره.

وهذا يرد أن المراد بالآية إيقاع الثلاث قبل زوج ثان لأن الزوج إذا ترك المرأة تنقضي عدتها بعد الطلقة الأولى أو بعد الثانية فإنها قد تتزوج آخر، فإذا طلقها الآخر وعادت إليه بعقد جديد فطلقها الثالثة لم تكن الآية خاصة بإيقاع الثلاث قبل زوج ثان بل هي تشمل ما إذا رجعت إليه قبل تزوج زوج آخر أو بعده.

ثالثاً: إن المفسرين الذين ذهبوا إلى أن قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ليس ابتداء كلام بل هو متعلق بما قبله من الطلاق الرجعي^(١) يرون أن الآية جاءت لبيان عدد الطلاق الذي يرتجع منه دون ولي ومهر والذي تبين به المرأة، وهؤلاء اختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ﴾.

يقول الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز^(٢): (والتسريح يحتمل لفظه معنيين:

(١) في قوله تعالى: ﴿ويعولنهن أحق بردهن﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال الإمام الرازي في تفسيره ٩٧/٦ (القول الثالث في تفسير هذه الآية أن نقول: إنها ليست كلاماً مستداً، بل هي متعلقة بما قبلها، وذلك لأنه تعالى بين في الآية الأولى أن حق المراجعة ثابت للزوج ولم يذكر أن ذلك الحق ثابت دائماً أو إلى غاية معينة، فكان ذلك كالمجمل المفتقر إلى المسين، أو كالعام المفتقر إلى المخصص، فبين في هذه الآية أن ذلك الطلاق الذي ثبت فيه للزوج حق الرجعة هو أن يوجد طلقاً فقط، وأما بعد الطلقتين فلا يثبت البتة حق الرجعة، والالف ولام في قوله ﴿الطلاق﴾ للمعهود السابق، يعني ذلك الطلاق الذي حكمنا فيه بثبوت الرجعة هو أن يوجد مرتين، فهذا تفسير حسن مطابق لنظم الآية).

أحدهما: ^(١) تركها تتم العدة من الثانية وتكون أملك بنفسها، وهذا قول السدي والضحاك، والمعنى الآخر: ^(٢) أن يطلقها ثالثة فيسرحها بذلك، وهذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما).

فعلى القول الأول يكون قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ متعلقاً بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ أي إذا طلقها مرة ثالثة بعد المرتين فلا تحل له وهو قد كان خيره بعد الطلقتين بين رجعتها بمعروف أو تركها حتى تنتهي عدتها فيكون تسريحها بإحسان ^(٣).

وظاهر من هذا أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ لا يمكن أن يكون خاصاً بالطلاق الثلاث قبل زوج ثان لأنه إذا تركها حتى تنتهي عدتها من الطلقة الثانية فتبين بذلك فإذا عادت إليه بنكاح جديد بعد زوج آخر فطلقها الثالثة كان طلاقاً ثلاثاً بعد زوج ثان. وأما على القول الثاني فإن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ يكون بياناً وتفسيراً لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ﴾.

ويكون المعنى أن الزوج بعد الرجعة من الطلقتين مخير بين إمساك الزوجة واستدامة نكاحها وعدم إيقاع الثالثة عليها ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ وبين التسريح بإحسان أي بإيقاع طلقة ثالثة عليها ولا يظلمها من حقها شيئاً، ويكون قوله تعالى بعد ذلك ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي فإن اختار الزوج إيقاع الثالثة فالحكم أنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ^(٤).

(١) رجح هذا القول كثير من المفسرين وبنوا وجه رجحانه، انظر التفسير الكبير للرازي ٩٨/٦ وأحكام القرآن للحصاص ٣٩٠/١ وأحكام القرآن للهراسي ١٧٤/١ والتسهيل ٨٢/١ وتفسير انيسابوري ٣٦٢/٢.

(٢) رجح هذا القول كثير من المفسرين وبنوا وجه رجحانه، انظر جامع البيان ٢٩٠/٢ والمحرر الوجيز ١٩٨/٢-١٩٩ والبحر المحيط ١٩٤/٢ وتفسير القرطبي ١٢٨/٣.

(٣) انظر التفسير الكبير للرازي ١٠٤/٦ وجامع البيان ٢٩٠/٢ والفتوحات الإلهية ١٨٤/١ وتفسير المسابوري ٣٦٥/٢ والتسهيل ٨٢/١ والمحرر الوجيز ٢٠٣/٢ وأحكام القرآن للحصاص ٣٩٠/١.

(٤) انظر جامع البيان ٢٩٠/٢ وفتح القدير للشوكاني ٢٣٩/١ والفتوحات الإلهية ١٨٤/١ والبحر المحيط ٢٠٠/٢ والمحرر الوجيز ٢٠٣/٢ والتفسير الكبير للرازي ١٠٤/٦ وتفسير المنار ٣٨٧/٢ والتحرير والتنوير ٤١٤/٢.

وظاهر هذا أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ لم ينصرف إلى حال قيام العدة (التخيير بين الإمساك والتسريح) بل هو منصرف إلى بيان حكم الطلقة الثالثة التي ذكرت في قوله تعالى ﴿أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ﴾.

٢ - إن الآيات الكريمة دلت على الفرق بين المطلقة واحدة واثنين وبين المطلقة ثلاثاً حيث بينت أن المرأة يحل لمطلقها رجعتها من واحدة واثنين أي أنها بعد الواحدة والاثنين حلال للزوج فلا يحتاج في نكاحها لزوج غيره فكان وجوده وعدمه سواء.

أما إذا طلقت ثلاثاً فإنها تحرم على المطلق ولا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره^(١).

ورد بما سبق من أن الزوج الثاني قبل الثلاث يثبت حلاً جديداً يتسع لثلاث طلاقات.

قلت: وقد سبق رد هذا ومناقشته عند ذكر أدلة القائلين بالهدم.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٢).

وجه الدلالة: إن حرف «حتى» موضوع للغاية حقيقة، والمغيا ينتهي بالغاية فيكون الزوج الثاني بعد الثلاث منهياً للحرمة، وبالتطبيق والتطبيقات لم يثبت شيء من تلك الحرمة لأنها متعقبة بوقوع الثلاث، وبعض أركان العلة لا يثبت شيء من الحكم، فلا يكون الزوج الثاني في هذه الحال غاية لأن غاية الحرمة قبل وجودها محال، وهذا يقتضي أن لا يكون لوجود الزوج الثاني أو عدمه تأثير قبل الثلاث.

ألا ترى أنه لو قال: إذا جاء رأس الشهر فوالله لا أكلم فلاناً حتى أستشير فلاناً، ثم استشاره قل محي رأس الشهر لا يعتبر هذا لأن الاستشارة غاية للحرمة الثابتة باليمين فلا تعتبر قبل اليمين، وإذا لم تعتبر كان وجودها كعدمها^(٣).

(١) انظر الأم ٥/ ٢٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٣) انظر المبسوط ٦/ ٩٥ والبنية ٤/ ٦٢٨ والكفاية والعناية ٤/ ٣٥-٣٦ وفتح القدير ٤/ ٣٦ وتبيين

الحقائق ٢/ ٢٥٩ وكشف الأسرار ١/ ٨٥.

وَرُدُّ بَأْنَا قَدْ عَمَلْنَا بِهَذَا النَّصِّ الْكَرِيمِ وَجَعَلْنَاهُ مِنْهِيًّا لِلْحَرَمَةِ فِي صُورَةِ الْحَرَمَةِ الْعَلِيظَةِ (الثَّلَاثُ) لَكِنْ ثَبِتَ لَهُ وَصَفٌ آخَرُ بِنَصِّ آخَرٍ - كَمَا بَيْنَا - وَهُوَ إِثْبَاتُ الْحُلِّ مُطْلَقًا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلِلَ لَهُ) فَعَمَلْنَا بِهِ وَتَرَكْتُمْ أَنْتُمْ الْعَمَلَ بِهِ^(١).

وَأَجِيبْ بِالْآتِي:

أَوَّلًا: إِنْ جَعَلَ الزَّوْجُ الثَّانِي مَثْبِتًا لِلْحُلِّ مُطْلَقًا لِإِبْطَالِ الْكِتَابِ لِأَنَّ الْكِتَابَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ الثَّانِي غَايَةً وَجَعَلَهُ مَثْبِتًا لِلْحُلِّ مُطْلَقًا يَنَاقِي الْغَايَةَ، إِذْ غَايَةُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ مَا يَنْتَهِي بِهِ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُؤَثِّرًا فِي شَيْءٍ وَمَثْبِتًا لَشَيْءٍ، فَيَكُونُ إِبْطَالًا لِلْكِتَابِ بِخَبَرِ الْآحَادِ^(٢).

وَرُدُّ بَأْنَهُ لَا مَنَاقَاةَ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجِ غَايَةً وَكَوْنِهِ مَثْبِتًا لِلْحُلِّ لِأَنَّ الشَّيْءَ كَمَا يَنْتَهِي بِمَضِيِّ الْوَقْتِ يَنْتَهِي بِوُجُودِ ضِدِّهِ كَالصَّوْمِ يَنْتَهِي بِمَجِيءِ اللَّيْلِ وَكَذَا بِوُجُودِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْأَكْلُ فَكَذَا الْحَرَمَةُ هُنَا تَنْتَهِي بِوُجُودِ الزَّوْجِ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَوْجِبُ ضِدَّهَا وَهُوَ الْحُلُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٣)، فَالْإِغْتِسَالُ مَثْبِتٌ لِلطَّهَارَةِ وَمُنْتَهَى لِلْجُنَابَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا تَبَيَّنَتِ الطَّهَارَةُ لَمْ تَبْقَ الْجُنَابَةُ^(٤).

ثَانِيًا: مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْمُحْلِلَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ قَصَدَ التَّحْلِيلَ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ لَا مِنْ أَثْبَتٍ حَلًّا كَمَا يَقُولُونَ^(٥).

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ فِي مُصْنَفِهِ^(٦) (عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَثْمَانَ ابْنِ مَقْسَمٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّهَ بَنَ وَهَبٍ يَحْدُثُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ

(١) انظر فتح القدير ٣٦/٤ والكفاية ٣٧/٤.

(٢) انظر الكفاية ٣٦-٣٧/٤ وكشف الأسرار ٨٥/١ ٨٦.

(٣) سورة النساء ٤٣.

(٤) انظر الكفاية ٣٧/٤ وكشف الأسرار ٨٨/١.

(٥) راجع ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٦) ٣٥٤-٣٥٣/٦.

عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيها أنها على ما بقي من الطلاق).
وأجيب بأن الحديث ضعيف ساقط لا حجة فيه لأن في سنده عثمان بن مقسم البري
قال عنه الإمام الذهبي في (المغني في الضعفاء)^(١):

(كذبه غير واحد، عنه مناكير)، وقال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)^(٢):
(تركه يحيى القطان وابن المبارك وقال أحمد: حديثه منكر، وقال الجوزجاني
«كذاب»، وقال النسائي والدارقطني: «متروك»، وقال الفلاس: «صدوق لكنه كثير الغلط
صاحب بدعة»... قال يحيى بن معين: عثمان البري ليس بشيء هو من المعروفين بالكذب
ورضع الحديث).

قلت: لكن الإمام ابن عدي في كتابه (الكامل في الضعفاء)^(٣) قال عنه: (وعامة
حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً أو متناً، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق
وضعفوه للغلط الكثير الذي كان يغلط إلا أنه في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يكتب^(٤)
حديثه).

الدليل الرابع: (من الآثار):

١ - ما أخرجه الإمام عبد الرزاق في مصنفه^(٥) (عن ابن جريج قال: أخبرني يحيى
ابن سعيد عن ابن المسيب أن أبا هريرة كان بالبحرين مع العلاء بن الحضرمي فسأله رجل

(١) ٤٢٩/١

(٢) ١٥٥-١٥٦/٤

(٣) ١٨٠٧/٥

(٤) أي للاعتبار فينظر فيه ولا يطرح.

(٥) ٣٥٢/٦ وانظر المحلى ٢٥٠/١٠، وهذا الإسناد صحيح فابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز ثقة
فقيه مدلس ولكنه صرح بالتحديث هنا، انظر التقرير ١/٥٢٠، ويحيى بن سعيد الأنصاري ثقة ثبت روى عن
سعيد بن المسيب وروى عنه ابن جريج، انظر تهذيب التهذيب ٢٢١ وما بعدها، وسعيد بن المسيب هو أحد
العلماء الأثبات روى عن أبي هريرة، انظر التقرير ١/٣٠٥ وتهذيب التهذيب ٨٤/٤ وما بعدها.

من عبد القيس طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فتركها حتى عدتها، فنكحها رجل آخر، فطلقها أو مات عنها، قال أبو سعيد: وجدت في كتاب غيري، وسقط على من كتابي: ثم نكحها زوجها الأول، وطلقها تطليقتين فاستفتى أبا هريرة فأفتاه أن قد حلت^(١) منه، وحرمت عليه، ثم قدم على عمر، فأخبره الخبر، فقال عمر: بماذا أفتيه؟ فأخبره، قال: أصبت، وقال عليُّ وأبي بن كعب قول عمر أيضاً).

٢ - ما أخرجه الإمام البيهقي في سننه^(٢) بسنده^(٣) عن أبي هريرة قال: (سألت عمر رضي الله عنه عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو اثنتين فنكحت زوجاً ثم مات عنها أو طلقها فرجعت إلى الزوج الأول على كم هي عنده؟ قال: هي عنده على ما بقي).

٣ - ما أخرجه الإمام عبد الرزاق في مصنفه^(٤) (عن الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين قال: قال عمران^(٥): هي على ما بقي من الطلاق)^(٦).

٤ - ما أخرجه الإمام سعيد بن منصور في سننه^(٧) فقال: (حدثنا حماد بن زيد^(٨)

(١) أي اتلكت عقد السكاح فبانته منه بيونة كبرى.

(٢) ٣٦٤-٣٦٥/٧ ومصنف عبد الرزاق ٢٥٣/٦ وموطأ مالك مع المتقى ١٢٣/٤ وسنن سعيد بن منصور / ق ١٠، ص ٣٩٨.

(٣) وإسناده صحيح، انظر التلخيص الجبير ٢١٧/٣.

(٤) ٣٥٣/٦ وانظر سنن السهقي ٣٦٥/٧ وسنن سعيد بن منصور ق ١، ص ٣٩٩ والمحبى ٢٥٠/١٠.

(٥) عمران بن الحصين الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٦) وإسناد الأثر صحيح لأن الثوري هو سفيان الثوري الإمام الثقة الحافظ، انظر التقرير ٣١١/١ وخالد هو ابن مهران الحذاء ثقة روى ابن سيرين وروى عنه الثوري، انظر التقرير ٢١٩/١ وتهذيب التهذيب ١٢٠/٣ وما بعدها ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ٩٥، وابن سيرين هو محمد بن سيرين الثقة اثبت العابد روى عن عمران بن الحصين رضي الله عنه، انظر التقرير ١٦٩/٢ وتهذيب التهذيب ٢١٤/٩.

(٧) ق ١، ص ٣٩٨، وهذا الإسناد حسن إلى الحسن البصري لكن الحسن لم يدرك بعض هؤلاء الصحابة ولم ينبت له سماع من بعضهم فالأثر مرسل، انظر تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ وما بعدها وكتاب المراسيل لابن أبي حاتم ٣١ وما بعدها.

(٨) قال عنه في التقرير ١٩٧/١: (ثقة ثبت فقيه).

عن كثير بن شَنْظِير^(١) عن الحسن^(٢) أن عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعمران بن الحصين قالوا: هي على ما بقي من الطلاق).

٥ - ما أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه^(٣) قال: (أخبرنا حفص بن غياث عن حجاج عن عمرو بن شعيب قال: كان عمر وأبي وأبو الدرداء ومعاذ يقولون: ترجع إليه على ما بقي).

٦ - ما أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه^(٤) قال: (أخبرنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب قال: قضى عمر ومعاذ وزيد وأبي وعبد الله^(٥) بن عمر أنها على ما بقي من الطلاق).

الدليل الخامس (من المعقول):

١ - (أصل الأمر أن المحرم إنما يحل للمرأة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه، فلما حلت المطلقة ثلاثاً بزواج غيره بعد مفارقتها نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يجز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى، وكان في معنى أنه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحرم شيئاً لأن المرأة لم تحرم فتحل به، وكان هو غير الزوج، ولا يحل له شيء بفعل غيره، ولا يكون لغيره حكم في حكمه إلا حيث جعله الله عز وجل

(١) قال عنه في التقريب ١٣٢/٢: (صدوق يخطئ) وذكره الإمام الذهبي في كتابه معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦١.

(٢) قال عنه في التقريب ١٦٥/١: (ثقة فقه... وكان يرسل كثيراً ويدلس).

(٣) ١٠٢/٥، وهذا الإسناد ضعيف لأميرين الأول: أن الحجاج هو ابن أرمطة قال عنه في التقريب ١٥٢/١: (صدوق كثير الخطأ والتدليس) وقد عمن هنا، والثاني: أن عمرو بن شعيب لم يسمع من هؤلاء لصحة فالأثر مرسل، انظر تهذيب التهذيب ٤٨/٨ وما بعدها.

(٤) ١٠٢/٥، وهذا الإسناد ضعيف لأن فيه الحجاج بن أرمطة ولكونه مرسل كما بينا.

(٥) قلت: ولكنه صح عن ابن عمر في أحد قوليه كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى ٢٥٠/١٠ من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه.

الموضع الذي جعله الله تعالى مخالفاً لهذا، فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه^(١).

٢ - إنها بانء منه قبل استيفاء ما يمكنه من الطلاق فوجب أن تعود على ما بقي من الطلاق، أصله إذا عادت قبل التزويج أو بعده قبل الإصابة^(٢).

أي يقاس ما بعد التزويج والوطء على ما قبل التزويج أو على ما بعد التزويج دون وطف في عودة المرأة على ما بقي من طلاقها بجامع أنها بانء منه قبل استيفاء ما يملكه من الطلاقات الثلاث.

٣ - إن كل وطف لم يكن شرطاً في الإباحة لا يغير حكم الطلاق، أصله الوطف بملك اليمين^(٣).

أي يقاس الوطف من الزوج الثاني بعد البينونة الصغرى على وطف السيد أمتة في عدم تغيير حكم الطلاق بجامع أن هذا الوطف ليس شرطاً في الإباحة.

٤ - إن كل زوج لم يكن شرطاً في رجوع المطلقة إلى المطلق يكون وجوده وعدمه سواء في ذلك الحكم، أصله الزوج الثاني بعد الطلاق الثلاث^(٤).

أي قياس نكاح الزوج الأول بعد البينونة الصغرى على الزوج الثاني بعد البينونة الكبرى في كونه لا يؤثر على الطلاق بجامع أن وجود هذا الزوج ليس شرطاً في رجوع المطلقة إلى المطلق.

٥ - الإجماع على أن انكاح الثاني يُبنى على الأول في الإيلاء والطهار قبل زوج

(١) الأم ٥/٢٥٠.

(٢) انظر المعونة ٢/٨٥٧ والإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٣٧ والحاوي الكبير ١٠/٢٨٧ والمعني ٨/٤٤٢ ومعونة أولي النهى ٧/٦٦٦.

(٣) انظر الإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٣٧ والحاوي لكبير ١٠/٢٨٧ ومغني المحتاج ٢/٢٩٣ والمغني ٨/٤٤٢ وأبندع ٧/٣٩٦ وكشاف اقناع ٥/٣٤٥ ومعونة أولي النهى ٧/٦٦٦ وأسنى المطالب ٣/٢٨٦.

(٤) انظر الإشراف على مسائل الخلاف ٢/١٣٧.

وبعده فكذا في عدد الطلاق^(١).

قلت : وفي هذا نظر لأن بناء النكاح الثاني على الأول في الإيلاء والظهار غير مجمع عليه حتى عند الشافعية أنفسهم^(٢).

٦ - إنه (لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت إصابة زوج غيره توجب التحليل، وما لم يكن في الطلقة ولا في الطلقتين ما يوجب التحريم لم يكن لإصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل فنكاحه وتركه سواء^(٣)).

الفرع الرابع: في القول المختار:

بعد هذا العرض المفصل لأدلة القولين يتضح لنا رجحان قول جمهور الفقهاء القائلين إن المبانة بينونة صغرى إذا عادت إلى زوجها بعد أن نكحت زوجاً آخر وطئها فإنها تعود على ما بقي من طلاقها للآتي:

١ - قوة أدلة الجمهور وسلامتها من المناقشة في الجملة.

٢ - ورود المناقشات القوية على أدلة القول الآخر.

٣ - إن قول وأدلة الجمهور يتفقان مع الأصل (العود على ما بقي من الطلاق)، والقول الآخر وأدلتاه يخالفان الأصل.

٤ - إن قول الجمهور هو قول الأكابر^(٤) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن الحصين.

(١) انظر الحاوي الكبير ١٠/ ٢٨٧.

(٢) انظر الحاوي الكبير نفسه ١٠/ ٣٨١ وانظر المغني ٨/ ٥٤٩.

(٣) مختصر المزني ١٩٥ وهذه صورة قياس العكس الذي عرفه الأصوليون بأنه إثبات عكس حكم شيء لثبته لتعاكسهما في العلة، انظر جمع الجوامع مع حاشية البناني ٢/ ٣٤٣ وفوائد الرحموت ٢/ ٢٤٧-٢٤٨ وشرح الكوكب المنير ٤/ ٨.

(٤) انظر الإشراف على مذاهب العلماء ٤/ ٢٠٢-٢٠٣.

الخلاصة

انتهى الباحث في دراسته لموضوع بحثه إلى الآتي :

١ - من نكح مبانته التي بانّت منه بينونة كبرى بعد وطئها من زوج آخر فإنها تعود إليه على طلاق ثلاث إجماعاً.

٢ - من نكح مبانته التي بانّت منه بينونة صغرى قبل نكاح زوج آخر، أو بعد نكاح زوج آخر لم يطأها فإنها تعود إليه على ما بقي من طلاقها باتفاق الفقهاء.

٣ - اختلف الفقهاء فيمن نكح مبانته التي بانّت منه بينونة صغرى بعد نكاح زوج آخر وطئها على قولين :

الأول : يرى أنها تعود إليه على طلاق ثلاث .

الثاني : يرى أنها تعود إليه على ما بقي من طلاقها .

وبعد دراسة الباحث أدلة القولين ومناقشتهم وردودهم تفصيلاً تبين له رجحان رأي القائلين بعودها إليه على ما بقي من طلاقها . والله تعالى الموفق .

المصادر والمراجع

- ١- الإجماع: أبو بكر بن محمد بن المنذر، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٣- أحكام القرآن: أبو بكر الحصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- ٤- أحكام القرآن: عماد الدين الطبري (الكيا الهراسي)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٥- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- ٦- إرشاد الفحول: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- ٧- إرواء الغليل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٨- الاستذكار: يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر)، دار الوعي، حلب، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- ٩- أسنى المطالب شرح روض الطالب: زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- ١٠- الإشراف على مذاهب العلماء: محمد بن إبراهيم بن المنذر، دار طيبة، الرياض، ط ١.
- ١١- الإشراف على مسائل الخلاف: عبد الوهاب البغدادي، مطبعة الإرادة، تونس، د.ت.
- ١٢- الأم: محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.
- ١٣- الإنصاف: علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ١٤- إيثار الإنصاف في آثار الخلاف: يوسف بن قزعلي (سبط ابن الجوزي)، دار السلام، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- ١٥- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن نجيم، نشر سعيد كمبني، باكستان، د.ت.
- ١٦- البحر الزخار: أحمد المرتضى، مؤسسة الرسالة دار الكتاب الإسلامي، بيروت، القاهرة، د.ت.
- ١٧- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي، نشر وزارة الأوقاف بالكويت، الكويت، د.ت.

١٨ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: أبو بكر بن مسعود الكاساني، مطبعة الإمام، القاهرة، د.ت.

١٩ - بداية المجتهد: محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٧٠هـ.

٢٠ - البنية في شرح الهداية: محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢١ - بيان الدليل على بطلان التحليل: أحمد بن تيمية، مكتبة لينة، مصر، ١٤١٦هـ.

٢٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٢٣ - التحرير والتنوير: محمد بن الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر د.ت.

٢٤ - تحفة المحتاج: أحمد بن حجر الهيتمي ومعه حواشي ابن قاسم والشرواني، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٢٥ - التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن جزى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٦ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد بن علي بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٧ - التفريع: عبيد الله بن الحسين ابن الجلاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٨ - تفسير ابن كثير: إسماعيل بن كثير، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٦هـ.

٢٩ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٣٠ - تفسير المنار: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط٣.

٣١ - تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٣٢ - التقرير والتحجير: ابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٣ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن حجر، نشر عبد الله اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.

٣٤- التلخيص على المستدرك: محمد بن أحمد الذهبي (مع المستدرك)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٥- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، مطبعة دار المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.

٣٦- تبسير التحرير: محمد أمين الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٧- جامع البيان: محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٣٨- جامع الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٣٩- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٤٠- جمع الجوامع: عبد الوهاب السبكي (مع حاشية الباني)، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤١- حاشية ابن عابدين: محمد أمين (ابن عابدين)، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤٢- حاشية ابن القاسم والشرواني على تحفة المحتاج: ابن القاسم والشرواني، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٤٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٤٤- حاشية الشلبي على تبين الحقائق: أحمد الشلبي (بهامش تبين الحقائق)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٤٥- الحاوي الكبير: علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٦- الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد علاء الدين الحصكفي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- ٤٧ - رُبُّ الصَّدْع: أحمَدُ بنُ عيسى، دارُ النَّفائس، بيروت، ١٤١٠هـ.
- ٤٨ - رَحْمَةُ لَأْمَةٍ فِي اخْتِلَافِ الْأُثْمَةِ: محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٤٩ - رُوحُ المعاني: محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٥٠ - رَوْضَةُ لُطالِبِينَ: يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- ٥١ - سَنَنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: سعيد بن منصور، إدار السلفية، الهند، ١٤٠٣هـ.
- ٥٢ - السَّنَنُ الْكَبِيرُ: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٥٣ - شَرْحُ الْبَدْخَشِيِّ: محمد بن الحسن البَدْخَشِيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٥٤ - شَرْحُ حُدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ: محمد الأنصاري الرصاع، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٥٥ - شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَيَّ مُخْتَصَرِ الْخُرَقِيِّ: محمد بن عبد الله الزركشي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ.
- ٥٦ - شَرْحُ الْعِضْدِ لِمُخْتَصَرِ بْنِ الْحَاحِبِ: القاضي عضد الملة ولدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٥٧ - الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَيَّ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ: أحمد الدردير (مع حاشية الدسوقي)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٥٨ - شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: محمد الفتوحي (ابن النجار)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- ٥٩ - شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ: سليمان الطوفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٦٠ - شَرْحُ مَنْظُومَةِ عَقُودِ رَسْمِ الْمُفْتَيِّ: محمد أمين (مجموعة رسائل ابن عابدين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- ٦١- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (مع فتح الباري)، إدارة البحوث العلمية، الرياض، د.ت.
- ٦٢- صحيح الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٦٣- صحيح مسلم مع شرح النووي: مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ٦٤- طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف: محمد الأسمندي، دار التراث، القاهرة، د.ت.
- ٦٥- العناية على الهداية (مع فتح القدير): محمد بن محمود البابرّي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٦٦- غرائب القرآن (بهامش جامع البيان): الحسن بن محمد النيسابوري (تفسير النيسابوري)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٦٧- الفتاوى الهندية: جماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٦٨- فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر، إدارة البحوث العلمية، الرياض، د.ت.
- ٦٩- فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
- ٧٠- فتح القدير على الهداية: محمد بن عبد الواحد (ابن الهمام)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٧١- الفتوحات الإلهية: سليمان بن عمر (الجمل)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٧٢- فوائح الرحموت: عبد العلي الأنصاري (مع المستصفى)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.
- ٧٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، دار إحياء السنة النبوية، د.ت.

- ٧٤- القوانين الفقهية: محمد بن أحمد ابن جزي، دار القلم، بيروت، د.ت.
- ٧٥- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٧٦- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ٧٨- كشف القناع عن متن الإقناع: منصور البهوتي، مكتب النصر، الرياض، د.ت.
- ٧٩- كشف الأسرار عن أصول البزدوي: عبد العزيز البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ.
- ٨٠- الكفاية على الهداية (مع فتح القدير): جلال الدين الخوارزمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٨١- كنز الدقائق (مع البحر الرائق): أبو البركات النسفي، نشر سعيد كمبني، باكستان، د.ت.
- ٨٢- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ٨٣- المبدع: إبراهيم بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٨٤- المبسوط: محمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٨٥- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الله بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٨٦- مجمع الزوائد: علي الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٨٧- مجموع فتاوى ابن تيمية: أحمد بن تيمية، مطابع الرياض، الرياض، ١٣٨٢هـ.
- ٨٨- المحرر الوجيز: عبد الحق بن غالب بن عطية، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، المغرب، ١٣٩٥هـ.
- ٨٩- المحصول: محمد بن عمر الرازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.

٩٠ - المحلى: علي بن أحمد بن حزم، المكتب الإسلامي التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

٩١ - المراسيل: عبد الرحمن الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٩٢ - المستدرک: أبو عبد الله الحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٩٣ - مسند أحمد: أحمد بن حنبل (تحقيق أحمد شاكر)، دار المعارف، مصر، ١٣٧٧هـ.

٩٤ - المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٩٥ - مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الدار السلفية، الهند، ١٣٩٩هـ.

٩٦ - مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق الصنعاني، المجلس العلمي، الهند، باكستان، ١٣٩٢هـ.

٩٧ - المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٩٨ - معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٩٩ - المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٠٠ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: محمد الذهبي، دار الباز، مكة المكرمة، د.ت.

١٠١ - معونة أولي النهى: محمد الفتوحى، دار خضر، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٠٢ - المعونة: عبد الوهاب البغدادي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

١٠٣ - المغرب: ناصر الدين المطرزي، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٣٩٩هـ.

١٠٤ - المغني شرح مختصر الخرقى: موفق الدين بن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٠٥ - مغني المحتاج: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٠٦ - المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- ١٠٧- المقدمات الممهّدة: محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.
- ١٠٨- المنتقى شرح موطأ مالك: سليمان الباجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٩- منح الجليل: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ١١٠- موطأ مالك (مع المنتقى): مالك بن أنس، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ١١١- نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله الزيلعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٣هـ.
- ١١٢- النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك الجزري، المكتبة الإسلامية، بيروت، د.ت.
- ١١٣- نهاية المحتاج: أحمد بن حمزة الرملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ١١٤- النووي على مسلم: يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ١١٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني، دار الجليل، بيروت، د.ت.
- ١١٦- وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف: يوسف بن قزغلي (سبط ابن الجوزي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.